قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

إيران .. مع من؟

أصدرتْ مؤسسة "كارنيغي" للسلام تقريراً عن الأزمة السياسيّة التي يشهدها العراق الآن. التقرير توصيف للأزمة الحالية وتتبع لجذورها ومنشئها، وفهرسة للقوى المتصارعة وتبويب لنقاط الخلاف. وبهذا فهو لا يكاد يحمل جديداً عدا نقطتين: الأولى تلميحه إلى أن لإيران يداً في تحريض خصوم المالكي على سحب الثقة عنه، والثانية نصيحة مجانية يزجيها التقرير للسيّد المالكيّ مؤداها: إنْ لم تبحث عن أصدقاء جدد فأنت في مأزق سيلازمك في ما تبقى من ولايتك الثانية التي قد تكون الأخيرة!

الإيحاء بأن إسقاط المالكي يصدر بنحو ما عن رغبة إيرانية، استنتاجٌ صعبُ الهضم على منْ يتابع الحدث عن كثب، وإذا كان التقرير يورد "أدلة" و"شواهد" على ما يقول؛ ملخصها العلاقة التي تربط الصدريين بإيران، فإنّ تلك الشواهد تظلّ مجتزأة ومبتورة ولا يمكن أخذها على عواهنها والاستدلال بها غُفلاً.

وقائع كثيرة تثبت أن المالكيّ كان، في مناسبات عدة، رجلَ إيران أكثر من سواه من ساسة العراق، تعامله مع الثورة السورية ودعمه الواضح حيناً والمستتر أحياناً لنظام بشار الأسد، مطلب إيرانيّ استراتيجيّ، مثلها مثل انتهاج المالكيّ سياسة تطمئن إيران على أن الحصار المفروض عليها سيكون أخفّ وطأة بوجود حكومة موالية لها في العراق، وليس اجتماع ٥ +١ إلا تتويجاً لهذه العلاقة الخاصة جداً بين المالكيّ والجارة التي يلجأ إليها زائراً كلما ضاقتْ عليه صدور شركائه العراقيين.

التقرير صدر قبل أسبوع تقريباً، لكنّ الصحف الممولة من قبل الحكومة نشرته أمس فقط للإيحاء بأن زيارة السيد مقتدى الصدر لإيران تدخل في هذا الإطار "إطار الاستنتاج الذي يلمّح التقرير إليه تلميحاً"، ولإيضاح أن المالكي شهيد "مؤامرات" تحاك في الخارج، فبعد أن كانت تتهم السعودية وقطر بتمويل عملية إسقاط المالكيّ، كان دخول الصدريين على الخطّ إيذاناً بإضعاف اتهام كهذا، فلم يبق إلا إدخال إيران إلى حلبة "المتآمرين" على المالكيّ وحكومته. وجاء تقرير "كارنيغي" ليعطي أتباع المالكي رأس خيط ولو كان واهياً ينفعهم في مبتغاهم.

يختتم التقرير بنصيحة المالكيّ أن يكوّن له أصدقاء جدداً، وإلا فإن أياماً سوداً بانتظاره، هذا مطلب صعب على رجلٍ استمدّ الجزء الأكبر من شرعيته من خلال أزمات مع أشخاص كانوا شركاءه، ولم يستطع أن يكسبَ من أصدقاء إلا من يتماثل معه إلى حدّ التطابق، رجل ارتبط التفاوض عنده بالتهديد، رجل "الفايلات" المؤجلة التي يعرف هو وحده التوقيت المناسب لوصولها إلى المحكمة. رجل أخفى ملفّاً خطراً كملفّ الهاشمي عن القضاء والشعب ثلاث سنين، كان يحتفظ بالملفّ في درج خاص به، ثم وفي لحظة صفاء وإلهام قرر أن يشعل أزمة حدس أنها ستزيد من مقدار شرعية الحكم الآن التي هي شرعية أزمات.

ستذهب نصيحة كارنيغي سدى، كما سيذهب سدى استنتاجها المتعلّق برغبة إيرانية في إسقاط المالكيّ. فلا المالكيّ قادر على كسب أصدقاء جدد ولا إيران تريد خسارة صديق قديم أثبت وفاءه وإخلاصه.

السياسات العامة

إطار للشراكة نحو التنمية

منظمات المجتمع المدني دور رقابي على أداء السلطات

لبيد جلال الحنفي

لقد طُرح مفهوم الشراكة ضمن هذه المعايير، في بداية التسعينات في الخطاب العالمي للأمم المتحدة، وأيضا في مجموعة من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥.. فقد أكدت جميع هذه المؤتمرات على أهمية الشراكة كإطار استراتيجي للتنمية، وفي هذا السياق فإن مفهوم الشراكة هنا يعني تضافر جهود الدولة أي العامل الرئيسي والرسمي في صناعة السياسات العامة من جهة، والقطاع الخاص مع المجتمع المدني كجهتين فاعلتين غير رسميتين من جهة أخرى، ضمن صياغة مقبولة تحدد الملامح الجوهرية لهذه الشراكة تنعكس بصورة إجراءات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية على الواقع الوطني أو الإقليمي وحتى الدولي.

وبناءً علية فإن السياسات العامة بهذا المفهوم تعني مشاركة أكبر في تحديد وتحليل المشاكل من قبل عدة فاعلين، وبكلمات أخرى، إن مسؤولية صياغة البنى التشريعية للدولة يشترك فيها جميع الفعاليات الاجتماعية. المهم هنا أن معايير الشراكة من هذا النوع، تؤكد على وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة، سواء في ما يتعلق برسم السياسات أو بتنفيذها بل ومتابعتها وتقييمها كذلك.

مما لاشك فيه إن الحكومات تمثل إحدى القوى المؤثرة في حركة التنمية بحكم دورها المحوري وموقعها ضمن سلطة صياغة السياسات والقرارات والمراسيم، غير أن الفعاليات الاجتماعية وعلى رأسها القطاع الخاص تمثل بالمقابل القوة والإمكانية التي لايستهان بها في مجال التكنولوجيا والإدارة الحديثة فضلا عن التعبئة الجماهيرية، الأمر الذي غالبا ما تفتقر إليه الحكومات في مؤسساتها عموما، ما يجعل المنطقتين وأعني الفعاليات غيرالرسمية والحكومة عناصر إيجابية تكملان مشاريع التنمية والتحديث المؤسسي لهياكل الدولة والمجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التأكيد مجددا على وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومات في عملية صناعة السياسات العامة، أو بعملية هندسة مشاريع القوانين، يعكس بوضوح ضرورة أن تتوقف الحكومات عن تحمل المسؤولية الذاتية عن سياسات لم تخضع إلى ما يكفي من الدراسة والبحث والتشاور بما يعرضها إلى احتمالات جدية بالفشل وتعريض الدولة والمجتمع إلى المزيد من الخسائر.. فليس من المعقول أن تفرض مجموعة بسيطة من الأفراد أو أحزاب السلطة أو الإخوانيات برغم أنها منتخبة، سياسات قد تشكل فارقا حيويا لدى مصالح قطاع واسع من المجتمع من دون الرجوع إلى مؤسسات المجتمع المدني وإشراك أكبر قدر ممكن من فعالياته في بنائها،وذلك لضمان أعلى نسبة من الجودة والكفاءة.

إن الشراكة المتوخاة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة تفترض بالضرورة الاستقلالية لطرفي العلاقة، لذا فإن استثمار جزء من موارد الثروة القومية وعائدات الدولة العامة مسنودة بمنظومة تشريعية وقانونية تدعم مؤسسات المجتمع المدني وتحفز قطاعه الخاص، لن تؤدي سوى إلى تقوية قوة القرار لدى الحكومات، وتجنبها الاهتزازات والإرباكات السوقية العنيفة، وتمكنها بفاعلية من الاهتمام بشكل اكبر بقضايا التخطيط والتنظيم وإعداد السياسات، ما يعني المزيد من الحرية للدولة لها أي الدولة في ترسيخ قاعدة الأمن والقانون، وتثبيت اسس البناء المؤسسي وتحقيق الاستقرارالاقتصادي، وكذلك المزيد من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني في المضي قدما لتعزيز دورها، لتصبح أحد الارتكازات المهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بما يشجع عمليات التنمية والاستثمار.

إن مؤسسات المجتمع المدني في العراق لم تحتل دورها الفعلي بعد، ما يعني ضمنا قطاعا خاصا منزويا وبعيدا عن حقل التأثير التشريعي، وخصوصا ذوي النشاط الصناعي، و مؤشرات أداء متواضعة، ونسب بطالة مرتفعة، وسياسات مالية متشنجة مع ميزان تجاري بائس، وهذه النقطة بالتحديد تتمحور حول غياب فكرة السياسات الإستراتيجية والتنموية التي تتم دراستها من قبل الشركاء غير الحكوميين من مختصين وباحثين ومراكز دراسات تعنى بشؤون المجتمع المدني ومصالحه الاقتصادية..إن انفراد السياسيين واحتكارهم رسم وإقرار وتنفيذ السياسات العامة، معتمدين على توجهات خاضعة للترقيع والمزاجية والمساومات ذات الأفق الضيق، أدى إلى تحول هذه السياسات إلى مجرد شعارات، وعناوين أيديولوجية، لن تدفع إلا لمزيد من التدهور في هيكلية المجتمع المدني والدولة.

إن جميع حكومات العالم المتقدم والدول الكبرى تقوم برسم سياساتها العامة بالتزامن من نبض شركائها غير الحكوميين، آخذة بعين الاعتبار مصالح تلك اللوبيات والتجمعات المجتمعية، فهي لا تعمل إلا بهم ومن خلالهم، ويتم ذلك من خلال أكثر من وسيلة مستخدمة: مراكز ومعاهد البحث والدراسات المختصة لتحقيق هذه الغاية، كما تطرق باب من تتمكن من الوصول إليه من أصحاب المصالح ومؤسسات المجتمع الإعلامية والأكاديمية وماشابه، كي تكون النتائج قدر الإمكان ملامسة الواقع وتؤدي التأثير المطلوب أولا، وترقى إلى مستويات الجودة والكفاءة ثانيا، فتلك الدول تفهم تماما أن عملية إنتاج السياسات العامة ليست مجانية بل هي تماما مكلفة، لذا يتعين توخي الحذر في أن تكون المخرجات غير خاسرة، وكذلك قابلة للصمود ضمن أطر زمنية معقولة بناء على دراسات جدوى موضوعية، كما تقوم في ذات الوقت بترسيخ مبدأ المؤسسات والعمل المؤسسي.

فلن يكون مثلا، من الحكمة والمسؤولية، أن يتم الإعلان يوما عن أن هناك مشروع قانون يطول إصلاحا اقتصاديا معينا، سوف يرسل قريبا إلى مجلس النواب ليشق طريقه نحو التطبيق لاحقا، من دون أن تعلم به الفعاليات الاقتصادية أو الاجتماعية، فضلا عن مراكز البحث والدراسات والمناطق الأكاديمية، وحتى أفراد المجتمع، فلمثل هذه المشاريع التشريعية في حالة إقرارها الأثر المباشر والفعلي على عموم المجتمع ويمس مصالح ومكتسبات الكثيرين، سواء باتجاه سلبي أو إيجابي، فعليه إن خضوع هذه المشاريع في مراحل إعدادها الأولى للبحث والدراسة بمشاركة المختصين والخبراء من الأكاديميين وأصحاب العلاقة المباشرين وغير المباشرين، بالتأكيد سيسهم في إغناء أهدافها، ويعزز تماسكها، ويجنبها الفشل،ويحفظ للجميع مصالحهم، والأهم من ذلك، يؤسس لمجتمع منظم يعي دوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتمثل أولا في الإسهام بصياغة ومتابعة القرار الوطني .

إن تبني سياسة الشراكة الاجتماعية في هذا الوقت بالذات كاستراتيجية في بناء الدولة والمجتمع في سياق تحليل وصياغة وتنفيذ السياسات العامة، ستعمل دون شك على تعزيز الجانب التنظيمي لمؤسسات الدولة وأيضا تعمل على تقوية حضور مؤسسات المجتمع المدني خاصة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما يقود في النهاية إلى حماية الحكومة من مخاطراستثمارية وإدارية فعلية قد تضر بخططها التنموية وتوازناتها المالية، وبنفس الدرجة حماية المجتمع المدني من إفلاس ثروته القومية وانتكاسة معدلات نموه الاقتصادي.

إن الشراكة المتوخاة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة تفترض بالضرورة الاستقلالية لطرفي العلاقة، لذا فإن استثمار جزء من موارد الثروة القومية وعائدات الدولة العامة مسنودة بمنظومة تشريعية وقانونية تدعم مؤسسات المجتمع المدني وتحفز قطاعه الخاص، لن تؤدي سوى إلى تقوية قوة القرار لدى الحكومات، وتجنبها الاهتزازات والإرباكات السوقية العنيفة، وتمكنها بفاعلية من الاهتمام بشكل أكبر بقضايا التخطيط والتنظيم وإعداد السياسات، ما يعني المزيد من الحرية للدولة في ترسيخ قاعدة الأمن والقانون .

اللجوء إلى الأكاذيب لمحاربة الخصوم لن ينفع أحداً

حميد الكفائي

اهتمام العراقيين بالشؤون السياسية متميز وهم ربما متفوقون فيه على شعوب أخرى كثيرة خصوصا في البلدان الغربية التي يهتم الناس بشؤونهم أولا وقلة منهم ينصرفون للشؤون السياسية. كل الناس تقريبا عندنا مهتمة بالشأن السياسي وهذا ليس بالأمر الجديد وما زلنا نتذكر أن آباءنا وأجدادنا كانوا مهتمين ومتابعين للشؤون السياسية الوطنية بالإضافة إلى تطورات الأحداث في بلدان أخرى، إقليمية ودولية. ودليل اهتمامهم هو متابعتهم نشرات الأخبار في إذاعات لندن وصوت أمريكا والقاهرة وطهران وإسرائيل وغيرها ومحاولاتهم فهم الأحداث السياسية واستشراف ما يمكن استشرافه من خلال قراءة النوايا، ولا نزال نتذكر ولعهم بنظرية المؤامرة ،وكان كثيرون منهم يعتقدون أن كل حدث سياسي إنما هو مرتّب مسبقا ولا أدري ما الذي أدخل هذه الفكرة في عقول الناس في كل أنحاء العالم العربي والإسلامي وكأنهم درسوا جميعا في مدرسة سياسية واحدة... قبل أيام كنت في سيارة أجرة في إحدى العواصم العربية وقد أخبرت السائق أنني سمعت شعارات طائفية رددها بعض الناشطين (السياسيين) في بلد مجاور، فردّ السائق فجأة ودون تفكير (كل هذه الشعارات تقف وراءها أمريكا التي تريد أن تفرقنا بينما نحن موحدون ونحب بعضنا البعض ولا نشعر بهذه الفروق بين الطوائف!... فأمريكا في نظره هي التي دفعت الناس لأن يكونوا طائفيين وليس بسبب الشحن الطائفي والعنصري الذي يمارسه كثيرون في بلداننا المنكوبة.

وفي العراق الديمقراطي انفتحت شهية الجميع على السياسة وهناك الآن رسامون ومطربون ونحاتون وموسيقيون ومهنيون من كل المهن والحرف مهتمون بالشؤون السياسية وممارسون لها وكثيرون منهم أعضاء في أحزاب سياسية ،وهذا بالتأكيد ليس أمرا سيئا ولكن معرفة معمقة في الشؤون السياسية تحتاج إلى أوليات قد تكون غائبة عن كثيرين ،ومن هذه الأوليات المتابعة المتواصلة وقدر من الحياد واحترام الرأي الآخر والاستعداد لتقبل نتائج الحراك السياسي وإن كانت مزعجة أو غير مرغوب بها لدى المهتمين.

المتابعة والاهتمام مع وجود آراء وقناعات راسخة حول مواقف هذا الطرف أو ذاك و"ارتباط" هذا الطرف بهذه الجهة أو الدولة أو تلك، لن توصل صاحبها إلى الحقيقة التي يفترض أننا جميعا نبحث عنها. الانحياز المسبق لتوجه معين أو حزب معين والتعصب في المواقف السياسية يحجب الكثير من الحقائق عن الباحثين عنها ويضر بمن يقع ضحية لهما.

هناك الآن شائعات في كل الاتجاهات ومحاولات تسقيط للأشخاص والأحزاب والطوائف والقوميات، ولأن مجتمعاتنا لا تزال ضعيفة أمام هذه الشائعات ،فهي ربما تصدق ببعضها لكن المستغرب والمحزن حقا أن بعض الأشخاص الذين يفترض أنهم مطلعون سياسيا ومتابعون للأحداث يبثون مثل هذه الشائعات في الاتجاهات التي يعتقدون أنها تنفعهم رغم أنهم يعلمون علم اليقين أنها ربما كاذبة ومختلقة وأن بثها ونشرها وإيهام الآخرين بأنها حقيقية هو عمل غير أخلاقي وغير وطني وبالتأكيد غير نافع لأحد. وأحيانا كثيرة تصلك افتراءات ضد هذا السياسي أو خصمه وكلها تتحدث عن فساد ورشاوى وخداع وما إلى ذلك من ممارسات وهي مفضوحة للذين ينظرون بعمق للأحداث لكنها مع ذلك تنتشر لأنها تجد من ينشرها ويروج لها مع عدم إيمانه بصحتها.

مخاطر مثل هذه الشائعات أنها تشغل الناس عن أمور أخرى أكثر أهمية وخطورة. فأحيانا ينشغل الناس بأكذوبة مفضوحة بينما يهملون حقائق مرة أخرى ولا ينتبهون إليها بل تمر عليهم بسهولة والسبب هو أنهم منشغلون بغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لا تصمد أمام الوقائع والأدلة المتوفرة. هؤلاء المتخصصون في خلق الشائعات وبثها ونشرها إنما يضرون أنفسهم أولا وأهدافهم ثانيا حتى وإن اعتقدوا أن الشائعات والأكاذيب يمكن أن تضر خصومهم، إن كان لديهم خصوم حقيقيون ولا تسيرهم أحقادهم وأمراضهم النفسية المتوارثة. لماذا يضرون أنفسهم؟ لأنهم ينشغلون عنهم باختلاق الأكاذيب التي يمكن في كثير من الأحيان دحضها بسهولة لأنها مفضوحة وضعيفة. لو كانوا قد كرّسوا جهودهم لنقد الأخطاء الحقيقية وكشف الممارسات الضارة وغير القانونية، وهي كثيرة، لكانوا قد نفعوا الناس جميعا وأضروا فعلا بخصومهم وفضحوا أخطاءهم ،أما الآخرون، فليس هناك إنسان لا يخطئ والخطأ يقود إلى ضرر في أكثر الأحيان.

الاهتمام بالشأن السياسي أمر جيد وصفة مطلوبة ولكن يجب أن يكون مصحوبا بوعي ومتابعة معمقة للأحداث وسجل الأشخاص كي لا يتحول إلى الاهتمام بالشائعات والأكاذيب والتفاسير الجاهزة للأحداث والمواقف. مروّجو الشائعات دائما يراهنون على جهل الآخرين وهم في الحقيقة لا يحترمون الناس لأنهم يتوقعون أنها ستقبل بأي شائعة حتى لو كانت هزيلة ومفضوحة. ومما شجع على ثقافة القبول بالشائعات هو استعداد بعض مواقع الإنترنت غير المسؤولة لنشر أي شيء يأتي في طريقها دون التأكد من صحتها أو حتى تأثيراتها على المستهدفين منها. والسبب هو أن القائمين على هذه المواقع لا علاقة لهم بالإعلام وما كان عليهم دخول هذا الحقل قبل أن يتعلموا أساسياته.

الحرية حين ينتهكها السياسي

في العراق الديمقراطي انفتحت شهية الجميع على السياسة ،وهناك الآن رسّامون ومطربون ونحّاتون وموسيقيون ومهنيون من كل المهن والحرف مهتمّون بالشؤون السياسية وممارسون لها وكثيرون منهم أعضاء في أحزاب سياسية ،وهذا بالتأكيد ليس أمراً سيئاً ،ولكن معرفة معمّقة في الشؤون السياسية تحتاج إلى أوّليات قد تكون غائبة عن كثيرين.

المثقّف المبدئي

علي حسين عبيد

تثير مفردة (المبدئي) حساسية من نوع خاص، لدى من يقرأها أو يسمعها، ففي ظل عالم أخذ ينحو باضطراد وتسارع صوب المصلحية والبراغماتية السياسية أو سواها، بات الحديث عن المبدأ والإنسان المبدئي، ضرباً من المثالية التي تثير التندّر والاستخفاف في كثير من الأحيان، والأنكى من ذلك، هذا الخلط العجيب والمعيب في استخدام (المبدئية) كشعار يمهّد لاستغفال بسطاء الناس، حيث صار شعار المبدئية مطيّة متاحة للجميع، (للمبدئيين، والانتهازيين، والمرائين، وراكبي موجات التغيير الدراماتيكي، وغيرهم)، فهل انتهى العمل بمفهوم المبادئ والمبدئية فعلا، أم هناك حاجة قصوى للتمسك بها والعمل في ضوئها؟ لاسيما حين يتعلق الأمر بالثقافة والمثقفين؟ وهل هناك مثقف مبدئي، وأخيرا هل يحتاج إليه المجتمع والثقافة فعلا؟.

قد تبدو الإجابة عن هذه التساؤلات نمطية ومعروفة مسبقا، وربما تنحو إلى الإنشائية النمطية أيضا، ولكن لا أحد يختلف مع القائل بأن الثقافة، كلما صحّت وعظمت، صحّت الأمة وتعاظم شأنها، ولا تصحّ الثقافة وتتعاظم من دون مثقف (مبدئي)، يؤمن قطعيا في قرارة نفسه، بدوره الاستثنائي في بناء وترصين منظومة قيم إنسانية عظيمة، يعتمدها المثقفون أولا، وتقف على رأسها، قيمة التسامح، ثم سلسلة من القيم العظيمة المترابطة مع بعضها ،ومن أهمها (الإيثار، المحبة، الصدق، التعاون، التعايش، قبول الرأي الآخر واحترامه) ،على أن تتحول هذه القيم من معانيها المجردة، إلى منظومة فعلية تنظّم الحياة وأنشطتها كافة، وبهذا سنتفق قطعا، أن حياتنا عموما لاتزال بحاجة قصوى إلى المبدئية، كمسار عمل لا مناص من السير فيه، على أن يكون المثقف في الصدارة من حيث الإعلان والتطبيق المبدئي، كونه النموذج الأول، استناداً إلى كون الثقافة هي النموذج الذي يتقدم ميادين الحياة برمتها، وإذا تلكّأت الثقافة، أصيبت الحياة كلها بالشلل والانحراف والتمزق، كما يحدث لدى الأمم والشعوب التي لا تعير للثقافة المبدئية اهتماماً، بسبب انشغالها بالصراعات الذاتية الضيقة، سواء بين الأفراد أو الجماعات، في مجالات الثقافة نفسها، أو السياسة أو سواها.

لذا نحن نحتاج إلى المثقف المبدئي، لترميم الثقافة ومراقبة انحرافاتها، وصولاً إلى بناء حياة شاملة منسّقة، يضبطها إيقاع الثقافة المبدئية، التي ينتجها المثقفون المبدئيون، وهو أمر ليس بالعسير، خاصة أننا نجد في تجارب الأمم والشعوب التي سبقتنا في بناء ثقافتها المبدئية بحرص، لتصل إلى بناء أمة ومجتمع طابعه العام، المبدئية التي تحفظ إيقاع الحياة، وتمنعه من الانحدار إلى الفوضى والعشوائية والتداخل والاشتباك بين الخطأ والصحيح، كما يحدث في ثقافتنا العراقية الراهنة على سبيل المثال، حيث المثقف لدينا – كما هو ملاحظ – يتحرك باتجاه فردي أو (شللي) قائم على (عدوانية لفظية صارخة، أو حتى مادية جسدية أحيانا) تنال من الآخر، وهو نهج ينطوي على أنانية مبيتة، ومرض نفسي مكتوم، يؤدي بالنتيجة إلى إفراز وإظهار صورة مشوّهة للمثقف (والثقافة) أمام المكونات الأخرى للمجتمع، وبالتالي حدوث الفشل الذريع في تقديم النموذج السليم للآخر ممن ينتمون للطبقات الأخرى، حيث تكمن أهمية المثقف والثقافة في تقديم الصورة السليمة والمشرقة لمنظومة الفكر والسلوك الأصحّ والأجمل، كي تأخذ بها الطبقات المجتمعية الأقل وعيا، والأكثر ضعفا إزاء غرائزها ومنافعها المادية، بسبب افتقارها إلى ثقافة إنسانية مبدئية تحصنها ضد النوازع والميول ذات الطابع التملّكي.

وبهذا تحتاج ثقافتنا إلى المثقف المبدئي، صاحب الشخصية التي تشكّلت (فكرا وسلوكا) من مجموعة قيم الخير، لكي يُسهم هؤلاء المثقفون المبدئيون، في تكوين الثقافة الإنسانية التي نحلم بها، كمجتمع لايزال يعاني الاحتراب النفسي والجسدي، بسبب فشل المثقفين والثقافة بتقديم النموذج الصحيح حتى هذه اللحظة.